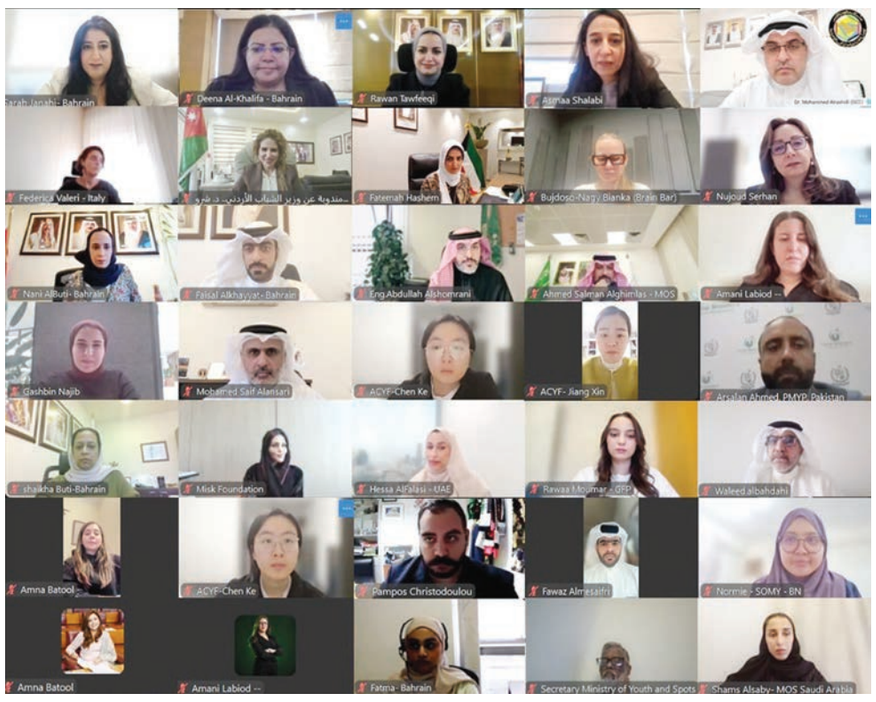
خلال ترؤسها الاجتماع الدوري لـ«شبكة الأمل».. وزيرة الشباب:

البحرين تواصل نهجها في تعزيز التعاون الدولي في المجال الشبابي



أكدت روان بنت نجيب توفيقي وزيرة شؤون الشباب أن مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، تواصل نهجها في تعزيز التعاون الدولي في المجال الشبابي، انطلاقاً من إيمانها بأهمية بناء جسور التواصل بين الشباب من مختلف دول العالم، وإيجاد مساحات مشتركة لتبادل الأفكار والتجارب، وتطوير مبادرات نوعية تسهم في توسيع فرص مشاركتهم وإبراز إسهاماتهم في مسيرة التنمية، منوهةً بأن ما تشهده مسيرة العمل الشبابي من تطور يحظى بتوجيهات مستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بما يعزز توجه مملكة البحرين نحو توسيع نطاق التعاون الدولي، والاستفادة من الشراكات النوعية في تطوير البرامج والمبادرات التي تلبي تطلعات الشباب.

وأكدت أن رؤية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب تمثل منطلقاً لتعزيز حضور الشباب البحريني في المبادرات والمنصات الدولية، وتوسيع مشاركتهم في مسارات التعاون، بما يعزز دورهم في نقل التجارب الوطنية والإسهام في المبادرات التي تخدم الشباب على المستويين الإقليمي والدولي.

جاء ذلك لدى ترؤس وزيرة شؤون الشباب الاجتماع الدوري لشبكة الأمل، الذي عُقد عبر تقنية الاتصال المرئي، بحضور أعضاء الشبكة من مختلف الدول.

وقالت وزيرة شؤون الشباب في كلمتها إن قيمة الشبكات تُقاس بما تحققه من شراكات مثمرة، وما تتيحه من تبادل للأفكار والخبرات، وما تسهم في إيجاده من فرص أمام الشباب في مختلف أنحاء العالم، مؤكدةً أن الشبكة تجاوزت مرحلة التواصل لتصبح منصة للعمل المشترك وتحويل التجارب الوطنية الناجحة إلى فرص ومبادرات تعود بالنفع على الشباب.

ورحبت بالأعضاء الجدد المنضمين إلى الشبكة، مشيرةً إلى أن اتساع عضويتها يعكس الثقة في رسالتها وأهمية التعاون الدولي في دعم تنمية الشباب، مشيدةً باللقاء الذي جمع أعضاء الشبكة في مهرجان «برين بار 2026» بالعاصمة المجرية بودابست، وما أتاحه من مساحة لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات.

كما نوهت باهتمام مؤسسة كوردستان بإشراك أعضاء شبكة الأمل في فعاليات القمة العالمية للشباب المقبلة، معتبرةً ذلك مؤشراً على تنامي دور الشبكة وإمكاناتها في جمع الجهات المعنية من مختلف أنحاء العالم حول أهداف مشتركة للنهوض بالشباب.

وشهد الاجتماع الاستماع إلى مداخلات أعضاء الشبكة وآرائهم بشأن سبل تطوير العمل المشترك، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء، إلى جانب تبادل الرؤى والأفكار حول أولويات العمل خلال المرحلة المقبلة، بما يسهم في توحيد الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة في مجال تمكين الشباب.

«مالية النواب» توافق على مشروع قانون للتصديق على اتفاقية تمويل مشروع توسعة مدينة سلمان الصناعية



وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب برئاسة النائب أحمد صباح السلوم رئيس اللجنة، على مشروع قانون بالتصديق على الاتفاقية الإطارية واتفاقية الوكالة بين مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع توسعة مدينة سلمان الصناعية بمملكة البحرين، المرافق للمرسوم رقم (47) لسنة 2026.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة المنعقد أمس، حيث تمت مناقشة المشروع بقانون والردود الحكومية الواردة إليها من كل من: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة الكهرباء والماء، ووزارة الأشغال وعليه ارتأت اللجنة بإجماع الحاضرين رفع التقرير النهائي بشأنه إلى هيئة مكتب المجلس لإدراجه على جدول أعمال الجلسة. ومن جانب متصل، بحثت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالنواب كل من: البيانات المالية المُدققة لحساب التأمين ضد التعطل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والبيانات المالية المدققة لحساب احتياطي الأجيال القادمة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بعد تدقيقه من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

الرأي الثالث



البحرين أقوى من كل التحديات

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

«من اعتدى على البحرين، فقد اعتدى على العرب جميعا، البحرين كانت طوال التاريخ «أوال» قلب الخليج العربي، ودُرة العرب، ومنارة العلم والتجارة، قبل أن تولد الدولة الصفوية نفسها.

ولذلك، كلما جاءت إيران اليوم بصاروخ جديد أو بخلية جديدة أو ببيان جديد، فإنها لا تواجه دولة فحسب، بل تواجه تاريخا كاملا، وشعبا قال كلمته في كل مرة، وسيقولها اليوم من جديد: البحرين عربية، وستبقى عربية.

فالتاريخ لا يُزوَّر، ولم يبدأ الاستهداف الإيراني للبحرين اليوم.. بل ان الاعتداءات الحالية تعود بالأطماع بثوب جديد، وهي أكثر خطورة ووقاحة.

ففي فجر أمس 18 نوفمبر 2026، أعلنت قوة دفاع البحرين أن دفاعاتها الجوية اعترضت ودمرت موجة جديدة من الصواريخ والمسيّرات الإيرانية، وهو الهجوم الإيراني الثالث على البحرين في أقل من أسبوع.

كما أن التدخل الإيراني السافر في الشأن القضائي، سلسلة من هذا «الزار»، حيث أصدرت وزارة خارجيتها وإعلامها بيانات تتعلق بأحكام قضائية صدرت بحق الخلية الإرهابية، في محاولة مكشوفة للضغط على القضاء البحريني المستقل، وتبرئة عملائها، وتحويل الإرهابيين إلى «ضحايا».

إن القضاء البحريني مستقل، وأحكامه تصدر وفق القانون، ولا يقبل وصاية من أحد، ولا سيما من دولة متهمة بدعم الإرهاب في المنطقة والعالم.

كما أن مملكة البحرين ليست وحدها، ذلك أن الاعتداء على البحرين هو اعتداء على أمن الخليج كله، وعلى الأمن القومي العربي كله.

ولذلك جاءت الإدانات العربية والخليجية والدولية متتالية، مؤكدة التضامن الكامل مع مملكة البحرين، ورفض أي تدخل إيراني في شؤونها، وحقها المشروع في الدفاع عن سيادتها وأمن شعبها. فالبحرين هي خط الدفاع الأول عن الهوية العربية في وجه المشروع الفارسي التوسعي.

ورسالة البحرين اليوم واضحة لكل من يريد أن يفهم: نحن شعب واحد، بحرينيين ومقيمين، لا تفرقنا الصواريخ ولا تخيفنا الخلايا ولا تهزنا البيانات.

البحرين كانت عربية، وهي اليوم عربية، وستبقى عربية، ومن أرادها بسوء، فسيجد أهلها له بالمرصاد، وتاريخها له شاهداً، وجيرانها له سنداً.

قضايا وحوادث

أخبار الخليج

تقديم: إسلام محفوظ

حكم نهائي بالمؤبد على مدانه بالتخابر مع الحرس الثوري

خصصت حسابها على السوشيال ميديا لنشر مواقع حيوية لمعاونة المعتدين

صرّح رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن محكمة التمييز أصدرت حكمًا بعدم قبول طعن متهمة مدانة بالسجن المؤبد في قضية اتهمت فيها بالسعي والتخابر مع الحرس الثوري الإيراني الإرهابي، بقصد القيام بأعمال عدائية إرهابية ضد مملكة البحرين والإضرار بمصالحها، حيث أيدت المحكمة الحكم الصادر بالسجن المؤبد ومصادرة المضبوطات.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغًا من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، مفاده أنه في إطار أعمال الرصد والمتابعة التي تضطلع بها الإدارة، تم رصد حساب إلكتروني يقوم بنشر صور وإحداثيات لمواقع ومنشآت مهمة وحيوية داخل مملكة البحرين عبر إحدى مواقع التواصل الاجتماعي، فضلًا عما تضمنه من تمجيد وتشجيع وترويج للعدوان الإيراني الآثم على البلاد، وقد أسفرت التحريات عن تحديد هوية مستخدمة الحساب.

وقد باشرت النيابة العامة التحقيق في الواقعة، حيث استجوبت المتهمة التي أقرت بما نُسب إليها من اتهامات، وفي ضوء ما أسفرت عنه التحقيقات، أمرت النيابة العامة بإحالة المتهمة إلى المحكمة الكبرى الجنائية، حيث نظرت هذه الدعوى على عدة جلسات روعيت فيها كل الضمانات القانونية المقررة وفي مقدمتها حق الدفاع، وانتهت إلى إصدار حكمها المتقدم.

ولم ترتض المتهمة لذلك الحكم وطعنت عليه بطريق الاستئناف، وقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الطعون شكلاً، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، فطعنت المتهمة على الحكم بالتمييز، إلا أن محكمة التمييز قضت بقبول الطعن شكلًا ورفضه موضوعًا.

المؤبد لـ«أفغاني» تخابر مع الحرس الثوري

صرّح رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن محكمة التمييز أصدرت حكمًا بعدم قبول طعن متهم مدان بالسجن المؤبد في قضية تخابر مع منظمة الحرس الثوري الإيراني الإرهابية، للقيام بأعمال إرهابية وعدائية ضد مملكة البحرين والإضرار بمصالحها، حيث أيدت المحكمة الحكم الصادر بحق المتهم بالسجن المؤبد وإبعاده عن البلاد نهائيًا بعد تنفيذ العقوبة ومصادرة المضبوطات.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ورود معلومات أكدتها تحريات الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، تفيد قيام عناصر من الحرس الثوري الإيراني بالتواصل مع المتهم (أفغاني الجنسية) وتجنيده لتنفيذ مخططاتها الإرهابية في مملكة البحرين، حيث كُلف بمهام استخباراتية للقيام بأعمال عدائية ضد مملكة البحرين والإضرار بمصالحها، تمثلت في مراقبة وتصوير المنشآت الحيوية والهامة داخل البلاد وجمع المعلومات بشأنها، ونفاذًا لذلك قام المتهم برصد إحدى المنشآت الحيوية وجمع معلومات عنها مقابل مبالغ مالية تلقاها من الحرس الثوري الإيراني الإرهابي، كما قام هذا المتهم بتجنيد متهم ثاني وهو من ذات الجنسية السالفة، لمعاونته في تلك العمليات الاستخباراتية لصالح المنظمة المشار إليها، وعلى إثر ذلك تم ضبط المتهمَيْن وبحوزتهما أدوات استخدمت في ارتكاب الجريمة.

وقد باشرت النيابة العامة التحقيق في الواقعة، حيث استجوبت المتهمان، وندبت الخبراء الفنيين لفحص الأجهزة الإلكترونية المضبوطة، كما استمعت إلى أقوال الشهود، ومن بينهم مجري التحريات، الذي أفاد بأن تحرياته توصلت إلى أن البيانات والمعلومات التي قدمها المتهم لمنظمة الحرس الثوري الإيراني الإرهابية، شكلت ركيزة أساسية في الأعمال العدائية الإرهابية التي استهدفت عدد من المنشآت الحيوية داخل المملكة، بما عرض أمن البلاد واستقرارها للخطر.

وفي ضوء ما أسفرت عنه التحقيقات، أمرت النيابة العامة بإحالة المتهمان إلى المحكمة الكبرى الجنائية، حيث نظرت هذه الدعوى على عدة جلسات روعيت فيها كافة الضمانات القانونية المقررة وفي مقدمتها حق الدفاع، وانتهت إلى إصدار حكمها المتقدم.

ولم يرتض المتهمان لذلك الحكم وطعنا عليه بطريق الاستئناف، وقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الطعون شكلاً، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، فطعن المتهم على الحكم بالتمييز، إلا أن محكمة التمييز قضت بقبول الطعن شكلًا ورفضه موضوعًا.

السجن 5 سنوات لمؤيد الاعتداءات الإيرانية

صرّح رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن محكمة التمييز أصدرت حكمًا يقضي بعدم قبول طعن متهم مدان بالسجن لتأييده وتحبيذه الاعتداءات الإيرانية الإرهابية الآثمة على مملكة البحرين، وذلك على خلفية ما نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أيدت المحكمة الحكم الصادر بسجن المتهم مدة 5 سنوات وتغريمه مبلغ ألفي دينار ومصادرة المضبوطات.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغًا من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية، يفيد برصد حساب على مواقع التواصل الاجتماعي يقوم بتأييد وتحبيذ للاعتداءات الإيرانية الإرهابية التي استهدفت مملكة البحرين، وقد تضمنت المواد المنشورة عبر تلك الحسابات مقاطع مرئية وتعليقات اشتملت على تحبيذ للأعمال العدائية، وبإجراء التحريات تم تحديد هوية القائم على ذلك الحساب، وباشرت النيابة العامة التحقيق، حيث استجوبت المتهم، واستمعت إلى أقوال الشهود، وندبت الخبراء الفنيين لفحص الأجهزة الإلكترونية المضبوطة والتي اكدت نتائجها ارتكاب المتهم الوقائع المسندة إليه.

مطالبات بلدية بالاستعجال في طلب إنشاء مرتفعات على شارع 13 تفاديا لتكرار الحوادث

كتب: محمد القصاص

دعا ممثل الدائرة الخامسة بمجلس بلدي الشمالية طارق الفرساني إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مرتفع مروري على شارع 13 بمنطقة سار مجمع 525 بهدف تعزيز السلامة المرورية والحد من مخاطر الحوادث وخصوصا في ظل أهمية الشارع وكثافة الحركة المرورية عليه.

وأوضح أن المطالبة تأتي على خلفية الحادث المروري الذي وقع في 30 مايو 2025 على الشارع نفسه وأدى إلى وفاة ثلاثة أفراد من عائلة واحدة، الأمر الذي يستدعي إعادة تقييم متطلبات السلامة المرورية في الموقع واتخاذ التدابير المناسبة للحد من احتمالات تكرار مثل هذه الحوادث.

وأشار إلى أنه سبق أن تقدم بطلب إلى وزارة الأشغال عبر موقعها الإلكتروني بتاريخ 1 يونيو 2025 لإنشاء مرتفع لتخفيف السرعة على شارع 13 بمجمع 525 في سار إلا أن الرد أفاد بأن الطلب يحتاج إلى مزيد من الدراسة.

ولفت إلى أن الشارع يقع بالقرب من شارع الشيخ خليفة بن سلمان ويعد من الطرق الحيوية التي تشهد حركة مرورية كثيفة، ما يتطلب تعزيز إجراءات السلامة المرورية والحد من مخاطر تداخل حركة المركبات واحتمالات انحرافها إلى المسار المعاكس تفاديا لوقوع حوادث تصادم قد تترتب عليها خسائر بشرية.

وأكد أهمية الاستجابة للمطلب بغية توفير البيئة المرورية الآمنة وتعزيز شعور الأهالي ومرتادي المنطقة بالطمأنينة أثناء استخدام الشارع.

جاء ذلك خلال الاجتماع الاعتيادي الخامس للمجلس حيث اتفق الأعضاء على رفع توصية إلى وزير شؤون البلديات والزراعة بشأن الاستعجال في دراسة طلب إنشاء مرتفع مروري على شارع 13 بمنطقة سار مجمع 525 لتعزيز السلامة المرورية.



○ طارق الفرساني.